الفهرس:

المحور الأول: مدخل عام للنظم السياسية المقارنة

أولا:–ماهية النظام السياسي 03

أ–تعريف النظام السياسي.....03

خصائص الأنظمة السياسية.....07

د– مكونات النظام السياسي.....08

ثانيا: المقارنة في دراسة الأنظمة السياسية.....12

أ–مفهوم المقارنة ومبرراتها.....12

ب–أهداف وأهمية المقارنة 13

ج–مستويات المقارنة ومحدداتها 15

د–مشاكل المقارنة 17

د–مراحل تطور الدراسات المقارنة لأنظمة السياسية.....19

المحور الثاني: تصنيف النظم السياسية

أولا –وفق معيار العدد.....24

ثانيا–وفق معيار استخدام السلطة.....24

ثالثا–وفق استقلالية النظم الفرعية.....25

رابعا–وفق العلاقة بين السلطات.....**26**

خامسا–تصنيفا أخرى للأنظمة السياسي..... 33

المحور الثالث: إقترابات دراسة النظم السياسية

أولا–الإقتراب القانوني.....40

ثانيا– الإقتراب والمؤسسي 42

ثالثا–الإقتراب النظمي أو النسقي.....43
رابعا–الإقتراب البنائي الوظيفي.....55
خامسا–الإقتراب الإتصالي:.....59
سادسا–مدخل علاقة الدولة بالمجتمع.....62
المراجع.....65

المحور الأول: مدخل عام للنظم السياسية المقارنة

النظم السياسية المقارنة هي جزء من حقل السياسة المقارنة يعد بدوره فرعا من حقول علم السياسة، حيث تقسم حقول هذا العلم وفقا للإهتمامات التي ينصب عليها تركيز كل واحد منها بالرغم من أن هذه الميادين ليست منفصلة عن بعضها البعض تماما فهي تتداخل وتتشابك مع بعضها، وهي:

-الحكومات المقارنة والنظم السياسية

-العلاقات السياسة الدولية

-النظرية السياسية.

-الإدارة العامة.

أولا: ماهية النظام السياسي:ارتبط تطورمفهوم النظم السياسية بتطور علم السياسة فهذا الأخير أي علم السياسية لم يكن علما قائما بذاته إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فالسياسة قديما كانت تعتبر فرعا من فروع القانون تهتم بدراسة مؤسسات الدولة والبنية القانونية لهذه المؤسسات وتركز على مصطلحات من قبيل الحكومة والسلطة والدساتير، وكانت تعتبر النظام السياسي مرادفا لنظام الحكم والدولة.نهاية الحرب العالمية الثانية أدت إلى إعادة النظر في تعريف علم السياسة، حيث تم الانتقال من مرحلة دراسة المؤسسات السياسية والأنظمة القانونية إلى دراسة الظاهرة السلوكية أي دراسة سلوكيات صناع القرار والمتغيرات التي تؤثر عليهم، ومن هنا انتقل علم السياسة من التركيز على البنية القانونية والمؤسساتية إلى دراسة السلطة، القوة والنفوذ والتأثير، وفي ظل هذا الإنتقال أصبح هناك تداول واسع النطاق لمصطلح النظام السياسي ومكوناته باعتباره المصطلح الذي يتناول مباشرة المجال الكامل لأنشطة السياسية في المجتمع.

أ-تعريف النظام السياسي:

قبل التطرق لمفهوم النظام السياسي لابد أولا تحديد معنى النظام، الذي يقصد به مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتداخل العلاقات فيما بينها، ويعتمد كل جزء منها على الآخر لتحقيق

أهداف محددة.عرفه "موريس دوفرجيه بأنه "نموذج معين لتنظيم ما".[1] ويعرف كل من "هول وفاكن" النظام بصورته العامة التجريدية بقولهما النظام هو مجموعة مواضيع وعلاقة هذه المواضيع مع معطياتها.[2]

أما النظام السياسي political system فهناك اختلاف كبير بين الباحثين في تعريفه خاصة وأن النظام السياسي أصبح بديلا للدولة في التحليل السياسي المعاصر. ورغم تباين التعريفات للنظام للنظام السياسي يمكن القول ببساطة أن هذه التعريفات حددت معنيين للنظام السياسية إحداهما ضيق وهو التعريف التقليدي والأخر واسع وهو التعريف الحديث.

المعنى الضيق للنظم السياسية: يراد به أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وتبعا لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم الساسية والقانون الدستوري، ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم في الدولة بهدف تنظيم السلطات العامة فيها وتحديد اختصاصاتها وكذلك العلاقة بينها كما تبين حقوق وواجبات الأفراد في الدولة وفي هذا الصدد ذهب "جورج بيردو" إلى القول بأن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة.[3]

المعنى الواسع للنظم السياسية: أما المعنى الواسع والمعاصر للنظم السياسية فيراد به معنى أعم و أشمل من المعنى الضيق، فيعني فدراسة النظم السياسية لا يقتصر فقط على الوضعية المطبقة وإنما من خلال ما يسود هذه الدول من مبادئ سياسية وفلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وفي هذا الإطار قدمت تعريفات عديد للنظام السياسي، يعرفة روبرت دالRobert Dall " في كتابه التحليل السياسي الحديث " أنه مجموعة من العلاقات الإنسانية والبشرية نتج عنها علاقات ذات طابع سلطوي،[4]، ويعتبر"روي ماكرديس" R.Macridis" النظام السياسي آلية لصنع القرارات التي تتخذها هيئات الحكم ويتوقع لها احترام بالرضى أو القهر، ويضيف أن القرارات تفرض أو هي نتيجة عمليات مساومة بين مختلف الجماعات، والنظام السياسي وفق هذا المنظور يمثل تفاعلا بين فاعلين

[1]Maurice Duverger,Systemes et RegimesPolitiques,Lafont, GT,1976,p21.

[2]حسام محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، 1986،ص ص9.

[3] ثامر كامل مُحَمَّد الخزرجي، النظم السياسية والسياسات العامة، عمان، 2004، ص 21.

[4]روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علاء أبو زيد، القاهرة، 1993، ص 10.

أفراد وجماعات، وهو تفاعل لتحقيق أهداف محددة وانجاز وظائف أساسية وضرورية لبقاء النظام كما يتضمن أبنية ومؤسسات معينة تعد أساسية أيضا لإنجاز هذه الوظائف.[5]

واشار "الموند وبويل" إلى أن مفهوم النظام السياسي يتضمن عناصر ومكونات ترتبط فيما بينها بعلاقات اعتماد متبادل،ونوع من الحدود ينتهي عندها النظام وتوضح أهمية ما يحيط به من سياق أو بيئة داخلية وخارجية .[6]ويقصد بعلاقات الإعتماد المتبادل أنه عندما تتغير سمات احدى مكونات أو عناصر النظام فإن المكونات أو العناصر ا الأخرى المكونة له تتأثر ككل. أما فكرة الحدود والبيئة فإنها تشير إلى أن النظام يبدأ في نقطة ما، وينتهي عند مكان ما، فالنظام السياسي يتكون من أدوار تفاعل بين أفراد المجتمع أعضاء النظام،أي الناخبين والمشرعين والبيروقراطيين والقضاة وجماعات المصالح وغيرهم.وكل النظم السياسية وفق هذا التصور تتفاعل مع بيئاتها المحلية والدولية، تتأثر بها وتؤثر فيها.

ويعرف " هارولد لاسويل" بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع"[7]

ويعرف الدكتور "مُحَمَّد طه بدوي" النظام السياسي باعتباره مؤسسات منظمة تنظيما قانونيا مستقلا ومرتبطة بواقع مجتمعها الحضاري والثقافي والروحي، أي بالسياق أو البيئة الذي تعمل فيه، الأمر ال>ي يوسع من مجال الدراسة لتتجاوز مجرد القواعد الوضعية المنظمة لهذه المؤسسات إلى القيم الأساسية والأهداف أو المثل العليا والثقافة التي تميز المجتمع عن غيره فتجعل للنظام السياسي طابعه الغربي أو الإسلامي[8]...أما ابراهيم درويش فيعرف النظام السياسي على أنه مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بعمليات صنع القرارات، والتي تترجم أهداف المجتمع وخلافاته الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية.[9]

---

[5] عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 1993، ص42.

[6] عبد الغفار رشاد، المرجع السابق، ص 40.

[7] ثامر كمال مُحَمَّد الخزرجي، مرجع سابق، ص 24.

[8] عبد الغفار رشاد، المرجع السابق، ص 45.

[9] عبد الفغار رشاد، المرجع السابق، ص 45.

كما يعرف النظام السياسي على أنه مجموعة من التفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية، تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم فهو لا يعدو كونه مفهوما تحليليا AnalyticConstruc يستخدم لفهم الظاهرة السياسية أو لتسهيل عملية التحليل، فهو لا يوجد في شكل محدد وإنما هو بمثابة تصور يستخدمه الباحث لتحليل جوانب الظاهرة موضع البحث.[10]

من خلال ما سبق نلاحظ أن مجمل التعاريف المقدمة للنظام السياسي اجمعت على ربط النظم السياسية بإستخدام أدوات الإكراه المشروعة، وتجاوزت التعريفات التقليدية التي تركز على المؤسسات والبنى السلطوية وفق الدستور إلى دراسة ما يؤثر في نشوئها وعملها وتأثيرها وتأثرها بالبيئة المحيطة به.
وتجدر الإشارة إلى أن هناك من الباحثين الغربيين من يميز بين المنتظم أوالنسق Systèmeوالنظام السياسي Régimeولكن الباحثين العرب لا يفرقون بين المفهومين ويستعملون الاثنين بنفس المعنى.ومن بين هؤلاء الباحثين "دافيد إستون David Easton " الذي يفرق بين النظام السياسي والنسق السياسي، حيث يجعل من النظام السياسي أحدى مكونات النسق السياسي الذي يتكون من النظام السياسي المجموعات السياسية-الأحزاب السياسية وجماعات الضغط وجمعات المصالح...- والسلطات، ويعرف دافيد استون النسق السياسي مجموعة من الضغوط المؤثرة على التفاعلات السياسية ويقسم "ايستون" هذه الضغوط إلى ثلاثة اشكال: القيم (valeur كل ما يؤمن به الفرد ويسعى لتحقيقه في اطار مجموعات منظمة).القواعد(هذه الأخير يمكن أن تكون مكتوبة وغير مكتوبة).بنية السلطة (والمقصود بها العلاقات السياسية الناتجة عن هذه القواعد).
إذن فالنظام السياسي هو مجموعة من المؤسسات المتعلقة بالسلطة كما يحددها الدستور أما النسق السياسي فيعني تصورا للحالة التي تسير عليها مؤسسات الدولة لا على مقتضيات القواعد الدستورية وإنما متأثرة في ذلك بالقوى السياسية الفعلية لمجتمعها الكلي ومؤثرة فيه. ولهذا فتوظيفنا لمفهوم النظام السياسي في مضمون المحاضرات يعكس مفهوم المنتظم السياسي.

---

[10] محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الدولية الإقليمية، مركز الدراسات السياسية والإستيراتيجية، القاهرة، 2001، ص 16.

ب–خصائص النظام السياسي: لكل نظام سياسي خصائص يتسم بها تتحدد وفقا للمحيط البيئي الذي يتفاعل داخله ووفقا للأسس العامة التي تقام عليها مؤسساته، وكذلك الدور الذي يلعبه الفرد داخل النظام السياسي ومدى إسهامه في عملية صنع القرار، وهي:

–**الشكل**: لكل نظام سياسي شكل أو إطار هيكلي أو بناء محدد، ويرتبط شكل النظام السياسي بالمؤسسات الموجودة داخل الدولة وطبيعة عمل كل منها. كما يتحدد شكل النظام السياسي من خلال الدستور الذي يحدد إطاره وطبيعة عمله.

–**البنية**: ويقصد بها الطريقة التي تجمع بها أجزاء الكل، ونظام العلاقات بين هذه الأجزاء. ولا تقتصر أهمية بنية النظام السياسي على ربط الأجزاء بل أيضا مدى الإنسجام بينها وتجاوز العلاقات القانونية إلى علاقات القدرة الواقعية أو العلاقات العلاقات السلطوية الفعلية القائنة بين جميع وحدات النظام.

التعقيد: كل نظام سياسي معقد في تركيبه وذلك بسبب عاملين أساسين:

–كون النظام السياسي نظام فرعي متشابك مع نظم فرعية أخرى ومتفاعل معها في نظام كلي هو النظام الإجتماعي بالمعنى العام. وحتى النظام السياسي نفسه يتفرع إلى عدة نظم فرعية .

–يتكون من عدة وحدات " المؤسسات والتي تتميز بدورها بدرجات متفاوتة من التعقيد.

–الوظيفة: لكل نظام سياسي وظيفة يؤديها، وتنحصر وظيفته بصفة عامة في عملية تحقيق أهداف المجتمع والحد من تناقضاته.

–**التخصص**: يرتبط بوجود المؤسسات التي تلعب الأدوار الوظيفية المختلفة داخل النظام السياسي وتسعى لتحقيق الأهداف الموكلة إليها. وتعتبر مسألة التخصص مسألة نسيبة في النظم السياسية بغض النظر عن درجة تقدم وتطور النظام أو طبيعته، مسألة التخصص صعبة التحقيق مهما بلغت درجة إحكام التنظيم وتحديد وظيفته بسبب تداخل وتشابك وحدات وأهداف ووظائف النظام السياسي مع بعضها البعض وبالتالي صعوبة تحقيق مسألة التخصص الوظيفي بشكل دقيق.

-يعتمد وجود النظام السياسي على نمط مستمر من التفاعلات بين وحداته، هذا التفاعل يصل إلى نقطة الاعتماد المتبادل، بمعنى أن أفعال طرف ما تؤثر في بقية الأطراف، وأن التغيير في وحدة ما يؤثر في باقي الوحدات.

-كافة النظم السياسية تتجه للحفاظ على ذاتها، فكل نظام يبني مؤسسات ويتبع ممارسات يقصد من ورائها أن يحافظ على وجوده.

هذه الخصائص السابقة الذكر ، علاوة على عنصر القوة والسلطة إذا لم تتوفر في تجمع بشري يستحيل وصفه نظام سياسيا.

***الفرق بين النظام السياسي ونظام الحكم والدولة:** النظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة لأن الأول لايعدو أن يكون مفهوما تحليليا يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود مادي في الواقع، غير أن الدولة تعد الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة يتطلب وجودها الإقليم والشعب وهكذا يمكن أن نضع حدودا للدول لكن لا يمكن أن نضع حدودا لنظمها السياسية إذن فالدولة هي أشمل من النظام السياسي وهذا الأخير يعتبر أحد جوانب وجود الدولة.أما نظام الحكم فيشير إلى مجموع المؤسسات التي تتوزع فيها آلية التقرير السياسي، وتشمل أبنية السلطة الرسمية والدستورية، والعمليات الحكومية، طريقة إختيار الحكومة والمجالس التمثيلية

(عبر الإنتخابات، الإنقلاب، أو الملكية).[11]

ج-مكونات النظام السياسي: بعد دراسة النظام السياسي نطرح مسألة مكونات النظام السياسي، لدراسة مكونات النظام السياسي نطرح التساؤل التالي، ما هي العناصر التي يتكون منها النظام السياسي؟ إذا أردنا أن ندرس نظاما سياسيا لدولة ما ماهي العناصر التي ينبغي جمع المعلومات حولها حتى تعطينا صورة متكاملة وقدرة تفسيرية واقعية، في هذا الإطار طرحت عدة وجهات نظر في مكونات النظام السياسي إذ يرى "دافيد أبتر" David Abter" أن النظام السياسي يتكون من الحكومة والجماعات السياسية نظام التدرج الاجتماعي أما " روي ماكرديس" R.Macridis "

[11] عبد العالي عبد القادر، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، جامعة سعيدة، 2008/2007، ص 07.

فيرى أنه لدراسة النظام السياسي لابد من دراسة الحكومة، الإطار التاريخي، والإجتماعي، والجغرافي والتنظيمات الإجتماعية والإقتصادية ودراسة الإيديولوجيا ونسق القيم السائد من حيث نمطها السياسي ودراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وبنية القيادة.

1-الحكومة: ويقصد بها الأداة الرسمية التي يتم من خلالها طرح وبلورة القرارات السياسية بشكل قانوني وحسب " دافيد أبثر" فإن الحكومة من الناحية البنائية تقوم على خمسة عناصر تتمثل في:

أ-نظام سلطوي لصناعة القرار.

ب-نظام للمحاسبة والمراقبة.

ج-نظام للعقاب والإرغام تقوم به الأجهزة الأمنية

د-نظام تحديد الموارد وتوزيعها.

و-التجنيد السياسي وتحديد الأدوار.

أما " روي مكريدس" فيرى بأن الحكومة تشمل كل المؤسسات الرسمية التي ترسم السياسات العامة وتقوم بتنفيذها.

2-الإطار الإجتماعي: ويشمل البنية الإجتماعية، الطبقات الاجتماعية (الدينية، الإثنية، اللغوية)، والقوى السياسية الفاعلة في المجتمع من أحزاب سياسية ومختلف مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من جماعات المصالح وجماعات الضغط.

3-الثقافة السياسية ونمط السلوك السياسي: ويشمل ذلك أنماط القيم والثقافة السائدة في المجتمع وفي الممارسة السياسية، نمط الإيديولوجيا المهيمنة، وعلاقة الثقافات الفرعية للمجموعات مع الثقافة المهيمنة للنظام السياسي، والأدوار الممنوحة للأفراد والجماعات في الحياة العامة.

ويقترح " هوارد فيارد" أنه لدراسة أي نظام سياسي، أو أي موضوع بتعلق بدراسة الأنظمة السياسية لابد من أن يشمل موضوع الدراسة:

أ-مقدمة حول الموضوع؛ من حيث أسباب وأهمية دراسة النظام النظام السياسي لبلد معين.

2-التاريخ السياسي للبلد المراد دراسة نظامه السياسي، بتحديد الملامح والمحطات التاريخية لنشوئه.

3-دراسة الثقافة السياسية ونسق الأفكار والقيم والمعتقدات والمعايير السائدة في مجتمع الدراسة.

4-الأساس الإقتصادي والإجتماعي، من حيث مستوى المعيشة، طبيعة النظام الإقتصادي وبنيته، البنية الطبقية والبنية الإجتماعية.

5-جماعات المصالح: التي لها دور في صناعة القرار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مثل جماعات الضغط وجماعات المصالح المهنية كالنقابات العمالية.

6-الأحزاب السياسية، معظم الأنظمة السياسية المعاصرة بها أحزاب سياسية، وتعترف بها رسميا، لكن تختلف فيما بينها من حيث نمط التنظيم الحزبي السائد، والتركيبة الإجتماعية لأحزاب السياسية.

7-الإتصال السياسي، أي دراسة العملية الإتصالية من حيث طريقة الإتصال، أدوات الإتصال الجماهيري، من يمتلكها، لصالح من؟ وهامش الحرية والحركة الذي تتمتع به.

8-المؤسسات الحكومية، من حيث البناء القانوني والدستوري للمؤسسات السياسية، وعلاقة السلطة بالمواطنين، والأبنية الحكومية، البرلمان، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

9-البيروقراطية الحكومية؛ بمعنى كيف تنظم الإدارة الحكومية وتسير، ومن يسيرها.

10-صنع القرار، من يصنع القرار، كيف يتم صنعه، ومن هي الأطراف المشاركة فيه؟

11-دراسة السياسات العامة، أي القرارات والنشاطات الحكومية التي تهدف إلى تغيير الأوضاع وإدارة الأمور الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وبناء على هذا المقترح فإن النظام السياسي يتشكل حسب " هوارد فياردا من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في:

-البنية الإجتماعية والإقتصادية التي تمثل عنصر المدخلات.

-المؤسسات الحكومية.

-صنع السياسات العامة وتمثل المخرجات.

بصفة عامة يكمن حصر مكونات النظام السياسي في:

1-المؤسسات الرسمية: المقصود بها الهيئات التي يعترف لها المجتمع قانونيا على الأقل - سواء كان ذلك الإعتراف طوعيا أو مكرها بحقها في صنع القرارات وتعرف هذه المؤسسات بالحكومة، وفي غاليا الأحيان يستخدم مصطلح الحكومة للدلالة على الجهاز التنفيذي أو السلطة التنفيذية، وهذا خطأ شائع.

تتكون الحكومة من ثلاث مؤسسات وهي السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وهذه الؤسسات الثلاثة هي التي تمارس السلطة فعليا سواء بوجود مستوى من الفصل أو بتجميع السلطات في يد جهاز أو شخص واحد.

-المؤسسة التشريعية: أساسية في الحكومة تبادر بسن القوانين ووضع القرارات السلطوية؛ أي القيام بالمهمة التشريعية، وتختلف مسميات السلطة التشريعية من دولة إلى أخرى:تسمى في الولايات المتحدة مثلا بالكونجرس، إسرائيل بالكنيست، ، في الجزائر بالبرلمان، في روسيا يطلق عليها الكريملن.و يتم انتخاب السلطة يتم من قبل الشعب.

-السلطة التنفيذية: تتولى تنفيذ القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية وتتكون في الغالب من رئس الدولة ورئيس الحكومة أو الوزير الأول، وتختلف مكونات السلطة التنفيذية وفقا لنوع النظام السياسي.

السلطة القضائية: وهي مستقلة مهمتها تفسير القوانين وتطبيقها والفصل في القضايا النزاعية.

2-المؤسسات غير الرسمية: تشمل كل القوى التي لها نشاط سياسي أو نشاط يتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالسلطة، من أبرز هذه القوى، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، جمعيات المجتمع المدني.

3-البيئة المحيطة بالنظام السياسي وتشمل في الإطار التاريخي والبنية الاجتماعية (الطبقات الإجتماعية، المجموعات الدينية واللغوية، البنية الإقتصادية، أنماط القيم والثقافة السائدة في المجتمع .

باختصار لدراسة أي نظام نظام سياسي لابد من التركيز على ثلاث مستويات:

-المستوى الأول أو المستوى القاعدي: ويشمل تاريخ البلد وجغرافيته ونظامه الإقتصادي وتركيبة المجتمع ونظام القيم السياسية.

-المستوى الثاني، دراسة الحركية السياسية للنظام السياسي، من حيث دراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة إن وجدت، والقوى الإجتماعية التي لها تأثير سياسي، ونظان الإنتخابات ونمط القيادة السياسية، ونمط المشاركة السياسية.

-صنع القرار في النظام السياسي، أو من يحكم؟ ويشمل ذلك دراسة الشكل الدستوري، ونمط الأجهزة الإدارية والحكومية، والعلاقة بين المؤسسات السياسية والعلاقة بين السلطات.

ثانيا: المقارنة في دراسة الظاهرة السياسية

تعتبر المقارنة أحد المناهج المتبعة في مختلف فروع علم السياسية مثل الدراسات المقارنة لأحزاب السياسية، والسياسة الخارجية لمختلف الدول، ويعتبر حقل السياسة المقارنة هو الحقل الوحيد ضمن حقول علم السياسة الذي يخمل اسمه المنهج المتبع في دراسته وهو المنهج المقارن.

أ-مفهوم المقارنة: بالرغم من اختلاف تعريفات المقارنة وتنوعها إلا أنها تكاد تنطلق جميعها من تراث "جون ستيوارت ميل" الذي يعرفها "بأنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم لاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"،[12] فالمقارنة في أوسع معانيها تعني ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر، وتعد المقارنة بالنسبة للعلوم الاجتماعية جزءا أساسيا من البحث العلمي، فالتفكير بصورة مقارنة أمر بديهي تقوم عليه أسس معرفة الإنسان، ومن ثم فقد مارسه علماء الاجتماع طوال الفترات التاريخية المختلفة، سواء في مقارنة الطبقات والأنماط العائلية والثقافات الفرعية والحقب التاريخية والأقاليم

[12] نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي -النظرية- المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2002، ص 94.

والأجيال وأنماط الحياة، فالمقارنة هي بديل عن التجربة في العلوم الطبيعية وتؤدي كثيرا من أهدافها.[13] إلى حد قول "ألكسيس دي توكفيل " بأنها جوهر المنهج العلمي في العلوم الإجتماعية.

ب–أهداف وأهمية المقارنة: للمقارنة كعملية معرفية تتم في اطار علم السياسة مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في:[14]

***الأهداف المعرفية:**

–تحقيق المعرفة وتوسيعها سواء بالذات أو بالأخرين، فمعرفة الذات تتحقق بصورة أوسع كلما تم فهم الآخر ومعرفته، وكما يقول المؤرخ الفرنسي "F Braudel " عش في لندن لمدة عام ولكنك لن تعرف كثيرا عن انجليترا وانما ستفهم الخصائص المهمة لفرنسا بصورة أقوى من ذي قيل.

–التقليل من السقوط في التمركز العرقي حول الذات، والإستفادة من الآخر الذي لابد أن يفهم بداية أنه مختلف، وأن القيم والمعايير والمؤسسات الأكثر انتشارا وقبولا في مجتمع ليست بالضرورة هي القيم والمؤسسات العالمية أو الأفضل وأن قيما مثل الحرية والديموقراطية لا يمكن أن تقاس بمعايير واحدة.

–من خلال فهم الذات والآخر تولد المقارنة الفهم المتبادل بين الشعوب، والمشاركة في حلول المشاكل وتحقيق التواصل بين الباحثين مختلفي الثقافة والايديولوجية مما يؤدي ليس فقط إلى التعلم المتبادل، وإنما يوصل إلى معرفة الحكمة، بمعنى معرفة امكانات وأسباب وجود الخير والشر.

***الأهداف العلمية والمنهجية:**

–تحقيق الضبط والتحكم في الظاهرة الإجتماعية من خلال ضبط المتغيرات والتحكم فيها، حتى يقرب البحث المقارن من البحث التجريبي في العلوم الطبيعية.

---

[13] نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي –النظرية– المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2002، ص 94.

[14] نصر محمد عارف ، مرجع سابق، 114-119.

-اختبار الفروض والنظريات، إذ يهدف البحث المقارن إلى اختبار الفروض على نطاق أوسع، سعيا نحو تحديد الشروط التي يمكن من خلالها إثبات صحة هذه الفروض أو خطئها، ومن ثمة الوصول إلى تعميمات.

-ايجاد وحدة التحليل المثلى التي يمكن أن تفسر معظم الإختلافات وتمكن من إجراء المقارنة عبر مستويات مختلفة مثل مفهوم النظام كوحدة للتحليل عند لجنة السياسة المقارنة.

***الأهداف العلمية المتعلقة بالممارسة السياسية:**

-تأسيس النظم السياسية، غالبا ما يستخدم صانعو الدساتير والقوانين والمؤسسات أسلوب المقارنة للوصول إلى أفضل الصيغ، ولهذا ونتيجة للمقارنة ومن تم التقليد والمحاكاة حدث انتشار غير عادي لأنماط الدستورية والمؤسسية والقانونية.

-صنع السياسات العامة، تهدف المقارنة إلى تقديم البدائل والبيانات اللازمة لعملية صنع السياسة سواء الداخلية أو الخارجية، فدراسة النظم الأخرى توسع الخيارات السياسية أمام صانع القرار وكذا مداركه وإمكاناته وتدفعه لأن يدرك التحديات القادمة من وراء الحدود.

-تقويم السياسات فالتحليل المقارن يهدف إلى تقويم التجربة السياسية بعد تشكيلها سواء أكانت مؤسسات أو قرارات، أو عمليات وذلك لتحديد مدى انجازها للنتائج التي انيطت بها ومن تم تمييز المقبول من المرفوض.

-التنبؤ بالأحداث والاتجاهات، وهو الهدف الذي يثير كثيرا من الخلاف، حيث إن علم السياسة لدى البعض هو علم تفسير وتشخيص أكثر منه علم تنبؤ.

***شروط المقارنة:** هناك قواعد ومبادئ معينة ينبغي الإلتزام بها في التحليلال المقارن للنظم السياسية للوصول إلى الأهداف المرجوة من المقارنة وهي:

-شمولية المقارنة لكافة أوجه الإختلاف والإتفاق بين الوحدات الخاضعة للمقارنة.

-التحديد الواضح من جانب الباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي تتم المقارنة بينها وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المنهج بما يحقق الدقة في رصد جوانب الإتفاق والإختلاف.

-مراعاة أن لا تكون الظواهر أو الوحدات المراد المقارنة بينها متماثلة تماما أو مختلفة تماما، فلا بد أن تشمل على أوجه ونقاط الإختلاف وأخرى للتماثل والإتفاق، بمعنى وجوب توفر قدر من التشابه والإختلاف الجزئي بين الظواهر وضرورة ارتباط ذلك بانتماء هذه الوحدات إلى إطار حضاري أو ثقافي واجتماعي واحد متقارب.

ج-مستويات المقارنة في الدراسات السياسية: تختلف مستويات المقارنة من حقل معرفي إلى آخر وذلك تبعا للوحدات والظواهر قيد الدراسة فمستويات المقارنة في الأنثربولوجيا تختلف عنها في علم الإجتماع وهذا الأخير تختلف المستويات لديه عن الدراسات السياسية التي الأخرى تختلف فيها المستويات وفقا لتوجهات الباحثين والجدول التالي يبين مستويات المقارنة في الظواهر السياسية.

مستويات المقارنة	المضمون
عير الزمان cross-temporal	مقارنة ظاهرة أو وحدة في مراحل تاريخية مختلفة
عبر المكان cross-spational	تتم من خلال دراسات المناطق سواء كانت جهوية أو عالمية
عبر الأنظمة cross-regimes	تركز أكثر على الإيديولوجيات وأشكال الحكم
عبر الدول a cross-states	دراسة عدة دول من خلال وحدات ومتغيرات محصورة
عبر الأقاليم المحليةa cross-regions	هدفها حصر المتغيرات الكثيرة بدراسة إقليم أو مناطق محددة
عبر المجتمعات a cross-societies	المقارنة بين عدة كيانات حيث كل كيان يحوي أكير قدر من التجانس
عبر المؤسسات a cross-institutions	مقارنة المؤسسات السياسية داخل دولة واحدة أو أكثر
عبر الثقافة cross-cultural	تشمل المقارنة: اللغة، الدين، الإثنية، التقاليد والأعراف، والهوية...

المصدر: بلخضر طيفور، أبعاد التموجات الإبستمولوجية على دينامية البناء والتفكك المعرفي في حقل السياسة المقارنة، جامعة سعيدة، 2013، ص 39.

وسوف نركز هنا على على المقارنة عبر الدول باعتبار أن معظم الأحداث السياسية تتم في إطار الدولة، كما أن معظم التعريفات التي قدمت للنظام السياسي تجمع على أن الدولة هي إطار للنظام السياسي، كونها الوحدة المستقلة ذات السيادة، والسلطة الوحيدة التي تحتكر حق الإستخدام الإكراهي للقوة وتبقى وحدة التحليل الأساسية في السياسات المقارنة.

وتختلف الأبحاث عبر الدولة طبقا لوضع الدولة في سياق البحث فقد تكون: [15]

* هدفا للبحث والمقارنة مثل مقارنة إمريكا وبريطانيا مثلا أو مقارنة مؤسسات معينة بين دولتين – السلطة التشريعية مثلا–هنا الهدف ليس الوصول إلى تعميمات نظرية أو فروض عامة، وإنما الغاية فقط الوصول إلى فهم الدولتين.

* إطارا وسياقا للبحث: مثل فهم آلية عمل الشركات الصناعية في مجتمع رأسمالي مقارنة بآخر اشتراكي وهنا يهتم الباحث باختيار عمومية نتائج توصل إليها والمقصود ليس الدولة وإنما الوصول إلى تعميمات تتعدى الدولة.

* وحدة التحليل الأساسية بهدف الوصول إلى تعميمات نظرية تتعلق بدور الدولة في عموميتها مثل دراسة دور الدولة في تحقيق المشاركة مثلا...

* جزء من مكونات نطام عالمي أوسع مثل تحليل الرأسمالية الدولية أو تحليلب التبعية.

وعلى الرغم من أن الدولة هي الإطار العام لهذا المستوى، إلا أن كثير من الباحثين يرى أن لا يقتصر حقل السياسة المقارنة على دراسات عبر الدولة بهدف الوصول إلى مبادئ تفسيرية وتعميمات نظرية، بل التركيز على دراسة وحدات ومؤسسات وأقاليم داخل دول مختلفة، فالتحليل المقارن يتجه إلى التركيز على الإختلافات داخل الدول أكثر مما يركز عليها بين الدول. وعليه نميز بين نوعين من المقارنة:

*مقارنة خارجية: وتتم بين الوحدة المعنية (نظاما، عنصرا، أو علاقة بين متغيريين) في دولة وما يقابلها في دولة أخرى أو في عدة دول أخرى مثلا التنمية السياسية، الإنتخابات، العنف السياسي...

[15] نصر محمد عارف إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية والمنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 2002، ص 127.

*مقارنة داخلية: وتتم داخل نفس النظام بصرف النظر عن وحدتها، مثلا دراسة النظام السياسي الجزائري أو أحد مؤسساته التنفيذية أو التشريعية، أو نمط القيادة أو السياسة العامة...في عهد الرئيس "أ" والرئيس "ب" أو في نفس الفترة الزمنية على أساس موضوعي (موضوعات وقضايا معينة) .

د–مشاكل وصعوبات التحليل السياسي المقارن:تعاني الدراسات السياسية المقارنة العديد من الصعوبات والإشكالات المعرفية والمنهجية، فمثلا فيما يخص التعريفات فإن البحث السياسي المقارن يتطلب معرفة أكثر عن الأنظمة السياسية، كما أن نفس الظواهر السياسية قد تعني أشياء مختلفة من بلد لآخر خاصة البلدان التي تعتبر كنماذج للمقارنة، وأيضا عزل الحالات لدراستها منفردة صعب جدا وبالأخص في زمن العولمة، حيث الكثير من المعطيات تتداخل فيما بينها، كما أن أي اختلاف لنتيجة اختبار لفاعل أو متغير في دولتين يهدم الكثير من أسس البحث العلمي في الوحدات والظواهر السياسية[16].

ويرى" فيريل هيدي " أن الإعتراف بأهمية المقارنة أسهل جدا من التعرض للمشاكل التي تفرضها الدراسة المقارنة على أسس منتظمة، وانطلاقا من هذه المقولة يتبين لنا أن الباحث في مجال التحليل المقارن للنظم السياسية يواجه عدة مشكلات يمكن حصرها في: [17]

1–مشكلة قلة عدد الحالات وكثرة عدد المتغيرات: لقد حدد "ليجفارت" المشكلة الأساسية التي تواجه التحليل المقارن في وجود عدد كبير جدا من المتغيرات وعدد قليل من الحالات الدراسية ومشكلة تعدد المتغيرات تواجه بصفة عامة كل أبحاث العلوم الإجتماعية بغض النظر عن منهج البحث المستعمل، أما المشكلة الثانية فهي خاصة بالتحليل السياسي المقارن للنظم السياسية، وبالتالي فهي تزيد من صعوبة التعامل مع العدد الكبير من المتغيرات.

2–العدد الكبير للدول، إضافة إلى التنوع والاختلاف بين الدول من حيث عدد المساحة وعدد السكان ودرجة الاستقرار، الإتجاه الايديولوجي والثقافي، مستوى التنمية الإقتصادية الخلفية التاريخية،

[16] بلخضر طيفور، أبعاد التموجات الإبستمولوجية على دينامية البناء والتفكك المعرفي في حقل السياسة المقارنة، جامعة سعيدة، 2013، ص 39.
[17] عبد النو ناجي، منهجية التحليل السياسي ص 163-164.

طبيعة المؤسسات الحكومية ...كل هذه العوامل تتطلب من الباحث جهدا كبيرا لبلورة إطار لائق بالمقارنة على مستوى هذا التعقيد العلمي.

3- مشكلة تتعلق بتنميط وتصنيف النظم السياسية سواء عن طريق إساءة التصنيف وإيجاد فئات زائفة لا تعبر عن اختلاف حقيقي، أو إساءة تقدير درجة الإختلاف بين الأصناف أو الإكثار من الأنماط بدرجة تجعل الفارق بينهما غير ملحوظ أو مد المفاهيم وتوسيعها لدرجة تفقدها التحديد.

4-التحيز والإنغلاق في إطار ثقافي دونما إدراك لطبيعة التنوع والتعدد والإختلاف التي تتصف بها الظاهرة البشرية والتي تجعل لنفس الظاهرة معان مختلفة، بل ومتناقضة عندما يختلف مكانها ومجتمعها وزمانها.

5-مشكلة تحديد وحدات المقارنة وعناصرها، هل هي النظام السياسي بأكمله أو أحد عناصره أو ظواهره؟

وتكمن المشكلة هنا في صعوبة فصل العناصر أو المتغيرات في أي نظام سياسي عن بعضها البعض وعن البيئة حيث لا توجد ظاهرة خالصة إذ أن ما هو سياسي يتداخل ويتفاعل مع عناصر أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية.ولذا يتعين على الباحث مراعاة الطبيعة المعقدة والمركبة للنظم السياسية وارتباطاتها بالبيئة.

هـ-**مراحل تطور دراسة النظم السياسية المقارنة:** لقد كان أرسطو أول من استعمل المقارنة في الدراسات السياسية وذلك من خلال دراساته ومناقشاته المتعددة للأشكال السياسية والمؤسسية المتميزة لدول المدينة الإغريقية، ومن خلال تحليله للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تشكل وتحدد وتستند عليها هذه الأشكال.ميكيافيلي كذلك استعمل منظورا مقارنا في تحليله لعناصر ومكونات القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية وغيرها، "هوبز" و "بودان" و"مونتسكيو " استعملوا التحليل المقارن بطريقة أو بأخرى.[18] من الناحية النظرية مرت السياسة المقارنة بخمسة مراحل وهي:

[18] محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، جامعة قار يونس، بنغازي، ص17.

1-المرحلة التقليدية (الحكومات المقارنة):تعرف المرحلة التقليدية في السياسية المقارنة بأنها المرحلة السابقة عن الثورة السلوكية، تمتد من القرن 19 عشر إلى منتصف القرن العشرين تميزت هذه المرحلة بالاكتفاء بأداة من أدوات البحث العلمي وهي عملية الوصف، تسمى أيضا بالحكومات المقارنة لأن: المقارن كانت خلال هذه المرحلة بين الأنظمة السياسية تقتصر فقط على الناحية القانونية الدستورية ولا تأخذ بعين الاعتبار عملية الفعل ورد الفعل، وحركية وديناميكية النظام السياسي. كانت مقارنة شكلية فقط أي الاعتماد على الجانب القانوني لأن علم السياسية في هذه المرحلة لم يخرج عن نطاقه كعلم للدولة إلى علم السلطة والقوة والنفوذ.

كما تميزت هذه المرحلة بتركيز دراساتها على عدد محدد من الدول الأوروبية وركزو جهودهم على تحليل النظام النزي وتحليل أسباب وجدور الفاشية وكذا تحليلهم للظاهرة الشمولية بصفة عامة، مركزين على النظام النازي والنظام الستاليني في الإتحاد السوفياتي، ومن أهم مفكري هذه المرحلة .Loewenstiein and Carl Friedrich , Neumann, Finer.[19]

2-**المرحلة السلوكية**: هذه المرحلة بدأت بالضبط مع إعادة تعريف علم السياسة وانتقاله من علم للدولة إلى إلى علم للسلطة والقوة والنفوذ، في هذه المرحلة انتقل علم السياسة من مرحلة الوصف نحو بناء تعميمات وأطر نظرية ذات مصداقية، وبدأت هذه المرحلة في فترة الخمسينات من القرن العشرين متأثرة بقوة بفترة الحرب الباردة، وقد شهدت هذه المرحلة تحولات كبيرة في حقل السياسة المقارنة وبدأ هذا الحقل يعيش وسط تموجات فكرية بدأت هذه التموجات عام 1952 باجتماع في شيكاغو لحلقة دراسية حول السياسة المقارنة تابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية(Social Science Research Council) برئاسة عالم السياسة الإمريكي " تشالز مريام " Charles Meriam " والتي انبثقت عنها لجنة السياسة المقارنة Committee Commparative Politics، وقد ضمت هذه الحلقة العديد من علماء السياسة المقارنة الذين كتبوا دراسات نقدية حول التركيز القانوني الرسمي للمدخل التقليدي والذي كان متمحورا حول أوروبا الغربية، وكان لهؤلاء

[19] نصر محمّد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية- المنهج.ص 201.

العلماء أمثال " روي ماكرديس" "هارولد لاسويل"، و"قابريال ألموند" و"هربرت سيمون"، ودفيد ترومان"، دور كبير في الثورة الواسعة النطاق التي اجتاحت علم السياسة بصفة عامة والتي دعت إلى التركيز على سلوكيات الجماعات المصلحية وعملية صنع القرار، والجوانب غير الرسمية للسياسة بدلا من التركيز على الجوانب المؤسسية الرسمية.[20]

كما تميز حقل الدراسات المقارنة في هذه الفترة بالإنتقال من التركيز على دول غرب أوروبا إلى الإهتمام بدراسة الدول الصاعدة والمستقلة حديثا عن الإستعمار الأوروبي، نظرا لبروز العديد من المشكلات المرتبطة بها مثل التحديث والتنمية والتغيير الإجتماعي، والتعدد الثقافي والتاريخي في هذه الدول،[21] وهذا الإهتمام يرجع إلى الصراع الإيديولوجي في إطار الحرب الباردة ومحاولة كل قطب استقطاب الدول حديثة الإستقلال، مما دفع بالعلماء الأمريكان إلى اجراء دراسات عن دول العالم الثالث في ظل سياسة الإستقطاب لهذه الدول، وهذا ما دعى إليه " غابريال ألموند" في كتابه "سياسات الدول النامية" حيث قال فيه "لابد من مراجعة تجريبية لقاموس المدلولات القديمة التي كانت ذات جدوى لنا في الفترة التي بسطت ثقافة أوروبا الغربية سيادتها السياسية على العالم، لكن هذا التصميم المدلولي فقد أهليته لمعالجة الظواهر السياسية حتى في أوروبا الغربية في العقود الأخيرة".

وطرح المدخل البنيوي الوظيفي كأساس لدراسة وتصنيف النظم السياسية، ومن هنا اتجه التركيز في الدراسات السياسية المقارنة إلى الإهتمام بالثقافة السياسية والبيئة الإجتماعية والتاريخ والقيادة والسلوك الفردي، والرأي العام، والتصويت...وأصبحت المقارنة تتم بين النظم الكلية أو الفرعية، طبقا لعلاقة الأبنية بالوظائف ومعايير السلوك والقيم في المجتمع، وتعد أعمال "دافيد ايستون" D.Esston " في أواخر الخمسينات وبداية الستينات حول النظام السياسي مدخلا أساسيا في مقارنة الأنظمة السياسية، حيث حاول دافيد إيستون تصنيف الأنظمة السياسية والمقارنة بينها – أنظمة تسلطية، شمولية ، ديموقراطية- باستخدام متغير التفاعل والإستجابة لتحديد مستوى استقرار النظام السياسي. فحسب "دافيد ايستون" كلما كان هناك تفاعل إيجابي واستجابة مرضية لمطالب

[20] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، 22-23.

[21] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 249.

المجتمع كنا أمام حركية تجديد واستقرار المجتمع بشكل يخلق الشروط الضرورية لتحقيق الديمقراطية وبالتالي الرفاهية.

أما "كارل دويتش" فقد اعتمد على متغير الإتصال، كلما كان هناك اتصال ثنائي تنازلي من الأعلى إلى الأسفل كنا أمام نظام شمولي، وكلما كنا أمام اتصال ثنائي تصاعدي تعددي من الأسفل إلى الأعلى كنا أمام نظام ديمقراطي.

وفي نفس الفترة تقريبا نشر " والتر روستو" Walter Rostow " في دراسة له حول مراحل النمو الاقتصادي في بداية الستينات، والذي أكد فيه ضمنيا أن جميع الدول تمر بنفس عملية التغيير في طريقها نحو التنمية، وقسم" روستو" نمو المجتمعات إلى خمسة مراحل:

1-مجتمعات بدائية تقليدية.

2-الحضارات التقليدية (مجتمع لم يدخله التحديث مجتمعات قبلية).

3-المجتمعات الإنتقالية، الإنتقال من المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات الثورة الصناعية.

4-المجتمعات التي تمت ثورتها الصناعية.

5-مجتمعات الإستهلاك الموسع

وفي تقسيمه لهذه المجتمعات اتخذ " روستو" المشاركة السياسية كمعيار، للديموقراطية، ويعتقد أن كل مرحلة من مراحل النمو يقابلها نموذج سياسي محدد، وبأن المرحلة الأخيرة (الإستهلاك الموسع) تكون فيها المشاركة السياسية واسعة نظرا لتحسن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، وهذا يضمن تحقيق الديموقراطية الموسعة.

بالإضافة إلى ذلك أكد "ليبست" Lipset" من خلال كتابه الرجل السياسي سنة 1959 على العلاقات الإرتباطية بين بين التحديث الإجتماعي والديموقراطية السياسية واقترح أن المتغيرين يسيران جنبا إلى جنب، وأنه بمجرد ما تحقق الدول النامية درجة عالية من التعليم، وتتم تعبئتها، وتتوفر لدى سكانها وسائل الإتصال الحديثة، فإنها تصبح ديمقراطية، لكن موجات الإنقلابات العسكرية وحالات

عدم الإستقرار التي اجتاحت الدول النامية في منتصف وأواخر الستينات قللت من أهمية مدخل ليبست وروستو لدراسة التنمية.[22]

3- مرحلة ما بعد السلوكية: تندرج في إطار ما يعرف بالسياسة المقارنة الجديدة، هذه المرحلة بدأت في فترة الثمانينات بعدما وجهت انتقادات للسلوكيين خاصة المنظور التنموي على أساس أنه متحيز ومتمركز عرقيا وغير عام في تطبيقاته، كما تعرض المدخل البنيوي الوظيفي وقد تمت مهاجمة هذا المدخل على أساس أنه غامض وتنقصه الدقة النظرية وأنه عبارة عن تصور مثالي للنظام السياسي الإمريكي[23]، هذه الإنتقادات على المستوى الفكري ارتبطت ارتباطا وثيقا بالأحداث التي شهدتها تلك الفترة حرب الفتنام وحركة المعارضة الداخلية المتزايدة ضدها، وتعاصدى حركات الحقوق المدنية والسياسية ومضامينها وتزايد الشكوك والتساؤلات حول مؤسسات وأشكال السلطة، ومع بداية السبعينات ظهر مداخل جديدة لتحليل السياسي المقارن أحدهما كان المدخل الكوربوراتي الذي يركز على علاقة الدولة بجماعات المصالح، أما المدخل الثاني فكان مدخل التبعية.

في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بدا حقل السياسية المقارنة أكثر انتعاشا نتيجة للتغيير في هيكلة النظام الدولي والإطار المؤسس للهيكلة المعرفية للهيكلة المعرفية المستخدمة في تحليل الظواهر السياسية في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث برزت المنظومة الغربية كمعيار لقياس مدى التقدم الذي حققته الدول في مختلف المجلات السياسية كالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية وغيرها، وقد أدت ثورة المعلومات إلى استخدام طرق جديدة في أداء الوظائف الترابطية بين المؤسسات السلطوية والبيئة المجتمعية وبرزت مفاهيم جديدة في التحليل السياسي المقارن كالرشادة السياسية، أو الحكم الر اشد الجودة السياسية، الهندسة السياسية، الأمن الإنساني، التحول الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي، الحكومة الإلكترونية، الذكاء الإصطناعي، قضايا البيئة، الإنذماج الإجتماعي...

---

[22] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 25.

[23] نفس المرجع، ص 30.

المحور الثاني: تصنيف الأنظمة السياسية

إن الحاجة لتصنيف النظم السياسية راجع إلفى تعدد هذه الأخيرة نتيجة التحولات التي شهدها تطور الفكر السياسي والإهتمام بايجاد نظام أمثل للحكم، مما جعل تصنيف الأنظمة السياسية عملية معقدة جدا، ورغم ذلك نجد أن معظم الدراسات التي أهتمت بالنظم السياسية المقارنة، اعتمدت على مجموعة من المعايير تختلف باختلاف توجه كل باحث ومنطلقاته الفكرية وفي هذا الإطار سوف نركز على خمسة معايير في تصنيف الأنظمة السياسية تتمثل في:

أولا/معيار العدد: ويعتبر "أرسطو" أول من استخدم معيار العدد في تصنيف الأنظمة السياسية، ووفقا لهذا المعيار يمكن تصنيف الأنظمة السياسية إلى:

أ-أنظمة قائمة على الفرد، أو النظام الفردي، مثال ذلك الأنظمة الملكية.

ب-أنظمة قائمة على جماعة قليلة أو محددة، مثال ذلك الأنظمة الأرستقراطية، الأنظمة الأوليغارشية.

ج-أنظمة حكم دو طابع جماعي، أنظمة الحكم الديمقراطية.

ثانيا/وفقا لمعيار استخدام السلطة: تصنف الأنظمة السياسية إلى:

أ-أنظمة ديكتاتورية: تمارس السلطة والخضوع على المواطنين عن طريق الإكراه والقمع لغرض فرض الرقابة والضبط الإجتماعي، وتمارس انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، من أمثلة ذلك الأنظمة العربية بشكل عام.

ب-الأنظمة الديمقراطية: وهي تلك التي تحقق فيها مستويات عالية من المشاركة السياسية للمواطنين في اتخاذ القرارات مع وجود هامش كبير من التعددية والتنافسية التي تسمح بالتناوب على السلطة.

ثالثا/معيار استقلالية النظم الفرعية: يستخدم بعض علماء السياسة معيار استقلالية النظم الفرعية للتمييز بين **الأنظمة السياسية ويقصد** بالنظم الفرعية مختلف التشكيلات التي تتحرك تحت نظام سياسي معين، مثل الأحزاب السياسية، النقابات، جماعات الضغط، والجمعيات الدينية والفكرية مؤسسات الإتصال الجنماهيري ووسائلة وغيرها من النظم الفرعية التي تتضمنها المجتمعات الحديثة،

من خلال مدى استقلالية هذه النظم الفرعية في إدارة شؤونها الداخلية دون تدخل الحكومة أو تبعيتها لها تقسم الأنظمة إلى: [24]

أ–أنظمة لا تسمح باستقلالية للنظم الفرعية:وتندرج نظم سياسية عديدة ضمن هذا الصنف منها: نظام الحزب الواحد، النظم الأوليغارشية هذه الأوليغارشية قد تكون دينية مثل إيران، وقد تكون عسكرية مثل دول إمريكا اللاتنية، وقد تكون مادية مرتبطة بالإقتصاد.

ب–أنظمة تسمح بحريات عديدة للنظم الفرعية: هذا الصنف ينطبق على ما يسمى بالأنظمة الديمقراطية، خاصة في النظم الغربية، (هذه المسألة ليست مطلقة، فمهما كانت النظم الفرعية تنشط بكل حرية، لكن هناك حدود حمراء لا يمكن تجاوزها، مثل المساس بأمن الدولة.

رابعا/ معيار العلاقة بين السلطات أو المعيار الدستوري: ونقصد هنا تصنيف أنظمة الحكم وفق علاقة السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية مع بعضها البعض كما ينظمها الدستور، وفق هذا المعيار تقسم أنظمة الحكم إلى:

أ–نظام حكم رئاسي: يقوم نظام الحكم الرئاسي **presidential system of government** على أساس الإستقلال المطلق بين السلطات مع التوازن فيما بينها من مميزاته:

–أحادية الجهاز التنفيذي، فرئيس الدولة ينتخب من قبل الشعب وهو الذي يمارس السلطة التنفيذية بصورة فعلية لأنه يجمع بين منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة أو الوزراء.ويترب على مباشرة الرئيس لجميع مظاهر السلطة التنفيذية مايلي:[25]

–للرئيس حق تعيين الوزراء وعزلهم، وهم مسؤولون أمامه ويخضعون له خضوعا تاما وهم مسؤولون أمامه فقط، وتجدر الإشارة هنا أن النظام الرئاسي لا يعرف فكرة وجود مجلس وزاري بالمعنى القانوني، كما أن الوزير في النظام الرئاسي لا يرسم سياسة وزارته وإنما هو قائم على تنفيذ سياسة رئيس الدولة.

–بما أن النظام الرئاسي لايعرف وجود فكرة المجلس الوزاري بالمعنى القانوني، فالوزراء هم رؤساء إداريون وليس لهم الحق في التداول في المسائل العامة التي تخص الدولة، وإجتماع الرئيس مع الوزراء هو من

[24] عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص 47.

[25] حسن مصطفى البحيري، النظم السياسية المقارنة، ط 3،كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2018، ص 114–118.

قبيل التشاور والمداولة فقط، والمناقشات التي تدور في الإجتماع لا يقصد منها سوى أبداء وجهات النظر فيما يطرحه الرئيس من مواضيع وتقديم المقترحات بشأنها، والرئيس لا يكون مقيدا بما تسفر عنه هذه المناقشات من توصيات، لأن القرار النهائي يتخذه الرئيس بمفرده.

-عدم مسؤولية الوزراء أمام البرلمان فهم يخضعون لرئيس الدولة ولهذا فهم مسؤولون بصفة فردية أمام رئيس الدولة، وإذا أبدى البرلمان استياءه من تصرفات أحد الوزراء فلا يحق مساءلته وإجباره على الإستقالة أو سحب الثقة منه.

-يقف الرئيس على قدم المساواة مع البرلمان لأنه أنتخب من طرف الشعب وهو ممثل الأمة في مباشرة رئاسة الدولة.

ويقوم نظام الحكم الرئاسي على من الناحية الدستورية على مبدأين هما:

1-مبدأ الفصل بين السلطات: والمقصود به عدم تركيز وظائف الدولة الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقصائية في يد هيئة واحدة بل توزيعها على هيئات متعددة وفق طبيعة اختصاصها، ولا يقصد بهذا المبدأ استقلال السلطات عن بعضها البعض إستقلال تاما إذ ليس هناك ما يمنع وجود تعان متبادل بينها حسب طبيعة كل نظام سياسي.[26] ويرجع نشأة مفهوم الفصل بين السلطات بمفهومه الحديث إلى " مونتسكيو" في كتابه روح القوانين سنة 1748، الذي تساؤل فيه عن شكل النظام الذي يؤمن الحرية بصورة أفضل؟ وأجاب حسب اعتقاده أن النظام الذي تكون سلطاته منفصلة وتستطيع كل سلطة في حالات إستثنائية من ايقاف الأخرى، وقد هدف "مونتسكيو" بمبدأ الفصل بين السلطات وعدم تركيز وظائف الدولة في يد سلطة واحدة لحماية المحكومين من استبداد الحكام.[27] وقد أصبح هذا المبدأ أساسا لوضع الدساتير في مختلف الأنظمة السياسية المعاصرة من أجل ضمان سير العملية الديقراطية وفق النهج البرلماني، لذلك يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من الضمانات الأساسية التي تكفل قيام دولة القانون، فهو وسيلة فعالة لكفالة احترام القوانين وتطبيقها تطبيقا عادلا وسليما بحيث تضمن خضوع السلطات الحاكمة للدستور والقانون وليس لأفراد، لأنه إذا اجتمعت وتركزت السلطة

[26] ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 251.

[27] نفس المرجع، ص 251-252.

التشريعية والتنفيذية في هيئة واحدة فلاضمان لإحترام القانونلأن هذه الهيئة ستقوم بوضع القوانين وتعديلها بناء على الحالات الفردية الطارئة مما يفقد القانون صفة العدالة، وإذا اجتمعت سلطة التشريع والقضاء معا في هيئة واحدة أصبح القاضي طاغية باعتبار أنه باستطاعته سن القوانين وتعديلها وإلغائها بإرادته وحسب الحالات التي تعرض عليه للفصل فيها.[28]

ومن أهم صوره الفصل بين السلطات في النظام الرئاسي:

-يستقل الرئيس بتعيين الوزراء وعزلهم من مناصبهم دون تدخل البرلمان.

-لايحاسب الوزراء من قبل البرلمان لأنهم مسؤولون فقط أمام رئيس الدولة.

-لاتستطيع السلطة التنفيذية إقرار القوانين والتدخل في إعداد ميزانية الدولة.

-لايملك رئيس الدولة حق دعوة البرلمان للانعقاد أو حله ولا يجوز للوزراء حضور جلسات البرلمان بصفتهم الوزراية.

2-مبدأ التوازن بين السلطات: أما التوازن فيقوم على مواد دستورية تختلف من نظام ديمقراطي لآخر، ولكنها في مجملها تخلق نوع من الرقابة والتوازن المتبادل بحيث:

-تستطيع السلطة التنفيذية إقتراح القوانين دون أن تجيزها.

-كما أنها تستطيع اللجوء إلى حق الإعتراض على قوانين معينة قد تتخذها السلطة التشريعية، لأن حق التوقيع النهائي على أي قانون يكون بيد السلطة التنفيذية. بالمقابل فإن السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان تستطيع أن تعترض على قرارات السلطة التنفيذية وتبطلها.

-بالمقابل فإن السلطة القضائية، فإمكانها أن تقضي بعدم دستورية أي قرار تتخذه السلطة التنفيذية، أو دستورية أي تشريع يصدره البرلمان إذا تعارض مع الدستور، ولكن تعيين أعضاء السلطة القضائية يكون بيد السلطة التنفيذية، وبالتالي يحدث هناك توازن متبادل، إذ أن السلطة التنفيذية تعين القضاة وفي ذات الوقت لاتستطيع عزلهم، فهم بمنأى عن العزل إلا بحكم قضائي صادر عن السلطة القضائية نفسها.

[28] عبد الغاني بسيوني عبد الله، الوسيط في النظم السياسية والدستورية المقارنة، مطابع السعدي، القاهرة، 2004، ص 265.

وهكذا تعمل كل سلطة كأنها رقيب على السلطات الأخرى في قرار تتخذه، والنموذج التاريخي لأنظمة الرئاسية يتمثل في النظام السياسي الإمريكي.

ب–نظام حكم برلماني: النظام البرلماني قائم على الفصل المرن بين السلطات مع التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد كان هذا النظام وليد ظروف تاريخية وسوابق عرفية نشأت وتطورت في بريطانيا، وقد أدى نجاح النظام البرلماني في بريطانيا إلى الأخذ به في عدد كبير من الدول الأوروبية كالسويد والنرويج وهولندا وبلجيكا وألمانيا واسبانيا...وكذا في دول دول خارج القارة الأوروبية كإسرائيل والهند وكندا، ولبنان واليابان...كنظام للحكم، يقوم النظام البرلماني على فكرة جوهرية مفادها أن الوزارة هي السلطة الفعلية االتي يقع عاتقها مسؤولية إدارة الحكم وهي مسؤولة سياسيا عن أعمالها أمام البرلمان، ونظرا لأن الوزارة في هذا النظام هي محور ارتكازه فإن فقهاء القانون الدستوري يطلقون على هذه النظام البرلماني تسمية حكومة الوزارة. [29]

يعرف البعض النظام البرلماني بأنه " ذلك النظام الذي يوجد فيه رئيس أعلى للدولة يمارس اختصاصاته بواسطة وزارة مسؤولة أمام برلمان منتخب من الشعب يملك أن يثق فيها فيبقيها أو لا يثق فيها فيسقطها، وتملك هي أن تطلب إلى رئيس الدولة حله والإحتكام إلى الشعب في صورة انتخابات جديدة.[30] " ويعرفه "جورج بيردو" بأنه حكومة مسؤولة أمام ممثلي الأمة تقود سياسة الدولة بدرجة من الإستقلال تخولها القيام بتلك المهمة"[31]. يقوم النظام البرلماني على مجموعة من الركائز تتمثل في:

أ–ثنائية السلطة التنفيذية: يتميز النظام البرلماني بوجود فصل عضوي بين منصب رئيس الدولة ومنصب رئيس الحكومة أو الوزير الأول، حيث يكون هناك رئيس أعلى لدولة سواء كان ملكا أو رئيسا منتخب من قبل الشعب ورئيس للحكومة أوالوزير الأول، وعلى هذا فإن السلطة التنفيذية في النظام البرلماني تتكون من طرفين رئيس الدولة من ناحية والوزارة أو ما يعرف بمجلس الوزراء من ناحية أخرى.

---

[29] حسن مصطفى البحيري ص 80.

[30] نفس المرجع، ص 81.

[31] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص ....

يقوم النظام البرلماني على أنه وإن كان رئيس الدولة يعد رئيسا للسلطة التنفيذية إلا أنه غير مسؤولا سياسيا لأنه لايتمتع بأي سلطة فدوره لا يتعدي التوجيه والنصح، ومن ثمة وجب نقل السلطة الفعلية لرئيس أو رئيس مجلس الوزراء أو الوزير الأول بوصفه المسؤول عن ممارسة سلطة التنفيذ أمام البرلمان الذي يملك حق محاسبته وسحب الثقة منه واسقاطه.[32]

و وزير أول أو رئيس للحكومة وهذا الأخير هو الذي يتولى السلطة التنفيذية بشكل فعلي، من مهامه تعيين الوزراء بوصفه زعيم الأغلبية في البرلمان، وطبقا لذلك فإنه يختار وزراءه من أعضاء حزبه.

ب–مسؤولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان، سواء كانت هذه المسؤولية جماعية؛ بمعنى أن تكون السلطة التنفيذية مسؤولة عن السياسية العامة أمام البرلمان، أو مسؤولية فردية؛ بمعنى كل وزير مسؤول أمام البرلمان عن أعمال وزارته والتي لا تدخل في السياسة العامة للحكومة. وبما أن السلطة التنفيذية مسؤولة أمام البرلمان يحق لهذا الأخير سحب الثقة منها، وإذا فقدت الوزارة ثقة البرلمان تسقط بأكملها، وإذا سحب البرلمان الثقة من أحد الوزراء عليه تقديم استقالته.[33]وتعد المسؤولية السياسية للوزرارة حجر الزاوية في النظام البرلماني والركن الأساسي في بنائه، بدونها يفقد هذا النظام جوهره وتتغير طبيعته.واختيار رئيس الوزراء في النظام البرلماني تكون من أعضاء الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية وعمليا يكون هو زعيم الحزب الفائر بالأغلبية، حتى ولو لم يكن محل رضى من طرف رئيس الدولة أو الملك، وحتى يستطيع المجلس الوزاري العمل بانسجام وتجانس فإن رئيس الوزراء لديه حق اختيار أعضاء وزارته وعادة ما يكون هؤلاء من أعضاء حزبه.

ج–الفصل المرن بين السلطات: بمعنى توزيع الإختصاصات بين السلطين التشريعية والتنفيذية يجي أن يقوم على أساس الفصل المرن بينها مع التعاون، أي فصل يتضمن رقابة كل منهما للأخرى بشكل يحقق التوازن والتعادل بينهما.ومن الأعمال التي تقوم بها السلطة التشريعية لمراقبة السلطة التنفيذية:[34]

---

[32] أحمد عبد اللطيف إبراهيم السيد،السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني، دراسة مقارنة، الرياض، 2014، ص 12.

[33] حسن مصطفى البحيري، مرجع سابق، ص 82.

[34] أحمد عبد اللطيف إبراهيم السيد، مرجع سابق، ص 7.

-حق حجب الثقة عن الوزارة بكامل أعضائها أو أحد الوزراء وهي أهم وسيلة أعطاها النظام البرلماني للسلطة التشريعية لمراقبة السلطة التنفيذية.

-حق توجيه أسئلة إلى الوزارء بقصد الإستفسار عن بعض الأعمال التي تتعلق بوزاراتهم، واستجوابهم لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في نطاق اختصاص وزارتهم. كما يحق لها اجراء تحقيقات من خلال لجنة يعهد إليها بهذه المهمة بهدف توضيح لحقائق معينة والتأكد من صحة ما يقدمه أعضاء المجلس الوزاري.

وفي مقابل الحقوق السابقة التي يضعها المشرع الدستوري تحت تصرف السلطة التشريعية جعل المشرع للسلطة التنفيذية أيضا وسائلها التي تستطيع بواسطتها أن تؤثر في عمل البرلمان وفي وجوده أحيانا والتي يتحقق بها إيجاد التوازن بين السلطتين، تتمثل الوسائل التي تمتلكها السلطة التنفيذية للتعاون مع السلطة التشريعية والرقابة عليها في:[35]

-تقوم السلطة التنفيذية بالأعمال الخاصة لتكوين البرلمان، مثل الإعداد والإشراف على عملية الإنتخاب.

-استدعاء البرلمان للإنعقاد أو إنهاء دوراته، كما يحق للسلطة التنفيذية حل البرلمان، ولها حق اقتراح القوانين والإعتراض عليها وإصدارها.

-كما يسمح للنواب الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة.

ج-نظام الحكم شبه رئاسي: النظام الشبه الرئاسي هو مزيج بين التصور الرئاسي والبرلماني، حيث تم أخذ بعض قواعد النظام الرئاسي وضمها للنظام البرلماني فنشأ نظام مختلط أطلق عليه مصطلح النظام الشبه الرئاسي، نشأ في فرنسا يعد لجوئها سنة 1958، إدخال تعديلات على دستور الجمهورية بسبب فشل النظام البرلماني في ظل الجمهورية الرابعة التي ترتبت عن دستور 1946، بسبب تكراره طرح الثقة في الحكومة وهذا أدى إلى عدم إستقرار السلطة التنفيذية.[36] ثم أخدت به دول عديدة مثل البرتغال، فرلندا، الجزائر، من خصائصه:

---

[35] أحمد عبد اللطيف إبراهيم السيد، مرجع سابق، ص 8.

[36] سعاد الشرقاوي، النظم السيايسة في العالم المعاصر، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007، ص 123.

-ثنائية السلطة التنفيذية، والمشكلة من رئيس الدولة ورئيس الحكومة أو الوزير الأول، يتولى رئيس الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء مما يجعلة عضوا أساسيا في ممارسة السلطة التنفيذية.

-مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، إذا كان النظام الرئاسي يقوم في الأصل على تجسيد السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب والوزراء هم منفذون لسياساته، ومسئولون أمامه حيث لا يوجد مجلس للوزراء، فإن النظام الشبه الرئاسي لم يأخذ بهذه القاعدة بكاملها بل أضاف إليها قاعدة أخدها من النظام البرلماني وهي مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وبهذا أصبحت الحكومة مسئولة أمام الرئيس وأمام البرلمان معا.

-ممارسة الرئيس لصلاحيات تشريعية واسعة، منها صلاحية التشريع في المجال التنظيمي وإصدار القرارات في شكل مراسيم تنفيذية، كما يحق له اللجوء إلى الإستفتاء الشعبي للحصول على موافقته لتشريع أي قانون في المسائل الهامة.

-تعيين الوزراء وعزلهم من صلاحيات رئيس الدولة وحده، فرئيس الدولة باعتباره رئيس السلطة التنفيذية الحقيقي لها فإنه المخول له إختيار وزراءه وإقالتهم من مناصبهم.

-لرئيس الجمهورية الحق تعيين الوزير الأول وكبار الموظفين في الدولة.

-الهيئة التنفيذية منبثقة عن البرلمان، وقائمة على الأغلبية الحزبية، وبما أن الحكومة منبثقة عن البرلمان فهي مسؤولة أمامه ويمكنه سحب الثقة منه، كما أن للهيئة التنفيدية حق حل البرلمان.

د-نظام حكومة الجمعية النيابية: نظام حكومة الجمعية النيابية أو نظام اندماج السلطات هو شكل من أشكال الأنظمة السياسية يقوم على أساس جمع اختصاص السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد جمعية نيابية وهي هيئة منتخبة من طرف الشعب، ونظرا لصعوبة ممارسة ممارسة جميع السلطات العامة من قبل هيئة واحدة تعطي الجمعية النيابية ممارسة السلطتين التنفيذيو القضائية إلى هيئات منتخبة من قبلها وخاضعة لها خضوعا تاما وتتلقلى التعليمات والتوجهات منها، بحيث تصبح كل منها مجرد

مندوبة عن الجمعية لتنفيذ السياسة العامة التي تضعها،[37] يتميز نظام حكومة الجمعية الوطنية بخاصيتين هما:[38]

–تركيز السلطة في يد البرلمان، حيث يقوم نظام حكومة الجمعية على أساس أن السيادة في الدولة واحدة لا تتجزأ ومن ثمة فو نظام قائم على وحدة السلطة في الدولة وعدم قابليتها للتجزئة فلا وجود لسلطات في الدولة سوى السلطة التشريعية التي تضلع بمهامها الهيئة أو الجمعية النيابية المنتخبة من الشعب.

–تبعية الحكومة للبرلمان، إن السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الوزراء والوزراء خاضعة للبرلمان وتابعة له تبعية كاملة فهو يتولى توجيه الحكومة والإشراف على عملها، ويستطيع تعديل قراراتها وإلغائها؛ والوزراة مسؤولة سياسيا أمام البرلمان، لذلك فإن نظام الجمعية النيابية يقترب في مسألة المسؤولية السياسية من النظام البرلماني.

وأهم ميزة لهذا النظام أنه لا يعرف مبدأ الفصل بين السلطات وهذه الفكرة دافع عنها المفكر والفيلسوف "جان جاك روسو" في كتابه " العقد الاجتماعي" وهاجم على أساسها فكرة الفصل بين السلطات التي نادى بها " مونتسكيو" فقد رأى "روسو" أنه لا يمكن لإرادة العامة فيما يتعلق بسن الشرائع أن تتنازل عن سلطتها لأحد.غير أن الإرادة العامة لا يمكنها أن تطبق وتنفذ الشرائع التي تسنها بل تعهد إلى موظفين لتطبيقها وتنفيذها تحت إشرافها، وهؤلاء الموظفين هم خدام الشعب ويتقاضون راتبا لقاء خدماتهم .[39] وتعد النظام السويسري المثال الوحيد على تطبيق نظام حكومة الجمعية أو ما يعرف بالنظام المجلسي.

خامسا/ تصنيفات أخرى للنظم السياسية: وهناك تصنيف أكثر انتشارا لأنظمة السياسية يصنف هذه الأخيرة إلى ثلاثة مجموعات تتمثل في: الأنظمة الديموقراطية، الأنظمة الشمولية، الأنظمة التسلطية.

---

[37] تامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 263.

[38] حسن مصطفى البحري، ص ص 196-197.

[39] حسن مصطفى البحري، مرجع سابق، ص 194.

1-الأنظمة الديمقراطية: تعرف الديموقراطية على أنها نظام حكم لإدارة الصراع السياسي بالطرق السلمية، ونظام لإختيار الحكام وصنع القرارات وهي بهذا المعنى تعد واحدة من الحلول الكثيرة التي قدمها المفكرون والفلاسفة عبر العصور لحل مشكلة استبداد اللحكام وتعسفهم عند صنع القرارات السياسية، ولحماية حقوق الناس وحرياتهم.[40] وتعني الديمقراطية لفظا حكم الشعب وهي كلمة يونانية مشتقة من كلمتين "Démos" وتعني الشعب و " Kratos" وتعني الحكم أوالسلطة[41]، وفي الممارسة العملية للديموقراطية تنوعت المضامين التي قدمت للفظة الشعب وأختلفت الطرق والأساليب التي تتم من خلالها ممارسة الحكم لتختلف بذلك أنواع وأشكال الديموقراطية عبر العصو.

والمضمون الأكثر تطابقا مع الديمقراطية المعاصرة هو ذلك المرتبط بالنظام السياسي أي بعمل المؤسسات والإجراءات والقيم التي تنظم عملية اتخاذ القرارات، وتنظم علاقة مؤسسات الحكم بالمواطنين[42].وقد ارتبطت هذه الممارسات الديمقراطية بالنظم الليبرالية في المجتمعات الغربية، ولكن هذا لا يعني أنه ليس هناك ممارسات متعددة للديمقراطية، كما أن انتشار الديمقراطية إثر موجات التحول الأخيرة أثبتت أن الديمقراطية تتعايش مع ثقافات وحضارات لا تستند إلى القيم الليبرالية مثل الديموقراطية في اليابان والهند، والديمقراطية بهذا المعنى تتأثر بالضرورة بالأولويات وقيم المجتمعات التي تطبق فيها.

خصائص الأنظمة السياسية الديمقراطية: يحدد "موريس دوفرجيه " خصائص الديموقراطية كنظام سياسي في ثلاثة عناصر أساسية هي:[43]

- الحكم وتولي السلطة عبر انتخاب شامل على أساس الإقتراع العام.

-وجود برلمان أي سلطة تشريعية لها صلاحيات واسعة.

---

[40] محمد طه بدوي، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، 2013، ص 127.

[41] محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية، المكتب العربي للطباعة والنشر، الإسكندرية 1987، ص 413.

[42] محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص 128.

[43] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 48.

-وجود سلطة قانونية وتراتبية في القواعد القانونية تضمن رقابة السلطة القضائية على السلطات العامة.

أما صامويل هانتنغتون فيرى أن الأنظمة الديمقراطية المعاصرة تتميز بمؤسساتها الديمقراطية والمتمثلة في البرلمان، الأحخزاب السياسية والإنتخابات عبر الإقتراع الجماهيري العام وهي ظواهر، ويعرف الديموقراطية المعاصرة بأنها" نهج في الحكم يقوم على أساس الإنتخابات الحرة والنزيهة والمؤسسات الثابثة على تداول السلطة بين الأحزاب السياسية وحرية الإختيار لكل الناخبين".[44]

ويرى آخرين أن الأنظمة الديمقراطية تقوم على مجموعة من المبادئ تتمثل في:

-وجود مستويات عالية من المشاركة السياسية، واهتمام كبير بالشأن العام بوجود تعددية حزبية تنافسية، وتنافس على السلطة تحدده إجراءات قانونية متفق عليها.

-وجود فكر قانوني راسخ؛ أي أن العلاقة بين المواطن والدولة هي علاقة قانونية، مع نضوج واستقرار في الحريات.

-وضوح الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فالكل قائم على نظام رأسمالي راسخ فكرا وممارسة.

-وجود ضمانات كافية لممارسة الحريات العامة، وما يتضمن ذلك من حرية واستقلالية لوسائل الإعلام.

-هناك شكل معين للفصل بين السلطات، أو توزيع للسلطات بين ثلاث هيئات هي السلطة التنفيذية، التشريعية والقضائية مع وجود رقابة متبادلة بينهما.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظام الديمقراطي هو أفضل الأنظمة للحد من الممارسات المستبدة للحكام وتقييدها و أكثرها توفيرا لآليات محاسبة المسؤولين، ولكن من حيث المبدأ لا يوجد نظام ديمقراطي مكتمل الأركان يصلح لكل دول العالم، فلكل دول دولة مميزاتها وخصائصها، ولهذا فلا يمكن تصدير الأشكال الديمقراطية دون مراعاة الأوضاع الداخلية لكل مجتمع ومرجعياته وقيمه.

[44] صامويل هانتنغتون، الموجة الثالبة للتحول الديموقراطي أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، لندن، 1991، ص 5.

2-الأنظمة الشمولية: الشمولية هي ميل إيديولوجي فلسفي سياسي للهيمنة على الحياة الإجتماعية والسياسية بصفة كلية من خلال سلطة واحدة تسيطر على جهاز الدولة، يعرف " فريدريك" الشمولية بأنها أنظمة سياسية ذات ايديولوجية شمولية يسيطر فيها البوليس السري وتدار من قبل الحزب الواحد، وتهيمن فيها الدولة على الإقتصاد والسياسة والثقافة ووسائل الإعلام"[45] هذا التعريف جاء ليصف النظام السياسي الشيوعي في عهد "ستالين " والنظام النازي في عهد "هتلر" والفاشي في عهد "موسيليني"، وبعدها أصبح يطلق على المنظومة السياسية لدول أوروبا الشرقية والوسطى وبعض الأنظمة في آسيا وكوبا.

الأنظمة الشمولية هي أنظمة غير ديمقراطية هدفها إستخدم السلطة لتحويل نسيج الدول المؤسساتي الكامل حسب هدف إيديولوجي معين وسبب الأهداف الطموحة للنظام الشمولي فإن غالبا ما يكون العنف أداة ضرورية لتدمير أي عائق للتغيير، واستخدام العنف لا يقضي على أعداء الإيديولوجية الشمولية فحسب وإنما يدمر الإرادة الإنسانية ويحطم قدرة الأفراد على الإبداع ويضعف كثيرا تطلعهم للحرية، وفي ظل هذه الظروف يصبح استخدام الإرهاب والعنف شائعا بغية تحطيم المؤسسات القائمة وإعادة تشكيلها حسب الصورة التي تقررها القيادة.وغالبا ما تظهر الشمولية عندما يكون لأولئك الذين يصلون إلى السلطة توجهات راديكالية ترفض الوضع القائم وغالبا ماترى أن التغيير الثوري لا مفر.[46] من خصائص الأنظمة الشمولية:

-وجود إيديولوجية رسمية يعلن عنها النظام كمصدر للشرعية والحكم.

-وجود حزب واحد تحت قيادة زعيم، يمارس السلطة بشكل قمعي ضد مجموعات وفئات كبيرة من المجتمع، - احتكار كامل لوسائل الإعلام، والسيطرة على الحياة الثقافية والإقتصادية.

-اندماج الدولة في الحزب الواحد اندماجا تاما.

وتمثل حاليا كوريا الشمالية هذا النوع من الأنظمة، إذ تهيمن على كوريا ايديولوجيا معقدة تعطغى على كل جوانب الحياة مدعومة بالخوف والعنف المنتشر وغياب الحريات الفردية البسيطة.

---

[45] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق

[46] باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسم جبيلي، دار الفرقد للطباعة والنشر، سوريا، 2012، ص 220.

3-الأنظمة التسلطية: هذا المفهوم يشير إلى مجموعة واسعة من الأنظمة السياسية، ويستعمل عادة لوصف الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث، كما يقترن بأوصاف أخرى مثل الديكتاتورية والإستبدادية. تعرف الأنظمة التسلطية بأنها أنظمة سياسية تعتمد على الإكراه والعنف في ممارسة السلطة مع غياب إيديولوجية واضحة، وضعف المشاركة السياسية، من خصائصها:

-غياب ايديولوجية واضحة مع محدودية التنافس السياسي.

-هناك استعمال للعنف والإكراه المادي من أجل فرض الولاء السياسي.

-ضعف في توسيع الحريات العامة والإعلام والصحافة، فهذه الأخيرة خاضعة لرقابة الدولة.

-السلطة السياسية ذات مؤسسات غير مستقرة وضعيفة تحكمها نخب تقليدية أو نخب حديثة ذات توجه عسكري في الغالب.

ويندرج ضمن النظم التسلطية مجموعة من الأنظمة السياسية:

أ-الديمقراطيات الوصائية أو الموجهة: ويمكن تسميتها أيضا بالديموقراطيات الغوغائية أو الفوضوية، وهي نظم ديموقراطية من حيث وجود برلمانات ووجود تعددية سياسية ظاهرية، ولكن السلطة السياسية فيها محتكرة في يد نخب مشكلة من كبار رجال الأعمال أو نخب عسكرية. ويعود انتشار هذه الأنظمة إلى بداية التسعينات أين اتجهت العديد من أنظمة دول العالم إلى تبني الديمقراطية كنهج سياسي تماشيا مع التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة.

هذا النوع من الأنظمة تكون المأسسة السياسية ضعيفة، بحيث يكون للهيئات الرسمية في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية مجالات للسلطة تعمل فيها، ويمتع الناس بحق التصويت وتجرى الإنتخابات على أساس منتظم وتنافس الأحزاب السياسية، لكن هذه المؤسسات والعمليات تكون مقيدة أو لا يمكن التنبؤ بها في طرق تتسق مع الديمقراطية وعادة ما يملك المسؤولون في الهيئات التنفيذية مستوى كبير من السلطة وحتى الرؤساء في الأنظمة قد يعتمدون على الإستفتاءات لتجاوز الدولة وتأكيد قوة السلطة التنفيذية، أما الهيئات التشريعية فتكون بدرها أقل قدرة على مراقبة السلطة التنفيذية، أما السلطة القضائية والمحاكم الدستورية فغالبا ما تكون مؤيدة للمسيطرين على السلطة

التنفيذية، وبالإضافة إلى فإن التنافس السياسي موجود على الورق فقط، لأن الأحزاب المعارضة مقيدة ويتم استخدام الإعلام والنظام القضائي للتضييق على عليها، ويتم التلاعب بالانتخابات بتغيير القوانين الانتخابية وحرمان الأفراد من الترشح وشراء الأصوات...[47] وتعتمد على الجيش والشرطة في قمع المظاهرات التي تمس مصداقية السلطة والمنتقدة لكيفية تسيير الشؤون العامة للبلاد، ومن أمثلة على ذلك النظام الجزائري، النظام والنظام المصري.

ب–الملكيات المطلقة: وهي الأنظمة السياسية الأكثر انتشارا عبر التاريخ، حيث يحكم النظام السياسي ملك يتولى السلطة وراثيا، ويشرف على كل أجهزة السلطة. ورغم سلطة الملك الواسعة في وضع القوانين وتعديلها وإلغائها إلا أن الملكية المطلقة تبتعد عن الإستبدادية كونها تلتزم بالقوانين النافذة وخاصة القوانين الأساسية المتعلقة بالوراثة وشروطها وفي حالة مخالفتها لا يتعرض الملك إلى أية مساءلة أو عقاب وإنما تعتبر معاقبته من اختصاص الإله فقط.[48] هذا النوع من الأنظمة السياسية قد زال من الوجود في عصرنا الحالي وأن الأنظمة الملكية الحالية أصبحت مقيدة وبدرجات متفاوتة، وهذه الأنظمة هي السائدة في دول الخليج العربي، السعودية والمغرب، حيث تقوم الملكيات في هذه الدول على أساس توارث العرش وحق الحاكم في تولي دون موافقة الشعب، إلا أن الملك أو الحاكم لا يحكم بمقتضى إرادته المستقلة ولكنه يخضع للقواعد الدستورية القائمة في الدولة.

ج–الأنظمة الإستبدادية أو الديكتاتورية: وهي أنظمة يحكمها فرد من دون الإلتزام بأي قواعد أو قوانين في الحكم.فالملك أو الحاكم المستبد يصدر القوانين ويضعها لكي يطيعها الشعب بينما بعيدا عن أحكامها، ويبتعد هذا النظام عن الملكية المطلقة بعدم وجودة قاعدة الوراثة، إذ قد يصل الحاكم إلى السلطة عن طريق الإنقلاب أو الإحتلال.[49] لقد شهدت الحقب التاريخية هذا النوع من الحكم ولكن ما تبقى منه أو ما يقاربه في عصرنا الحالي أخذ يحمل اسم الأنظمة الديكتاتورية بدلا من الإستبدادية.

---

[47] باتريك أونيل، مرجع سابق، ص 247.

[48] صالح جواد كاظم، وأخرون، الأنظمة السياسية، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991، ص 14.

[49] نفس المرجع، ص 15.

د–الأنظمة العسكرية: عرف هذا النوع من أنظمة الحكم إنتشارا واسعا في منتصف القرن العشرين خاصة في دول العالم الثالث في إمريكا اللاتنية وإفريقيا، وأجزاء من آسيا، التي تعاني من الإضرابات والعنف نتيجة فقدان الشرعية وتدخل القوات المسلحة في السياسة بشكل مباشر، وتنظر لنفسها بأنها القوة الوحيدة القادرة على ضمان الإستقرار وحماية مصالح الدولة، وعادة ما يبرز الحكم العسكري عقب انقلاب يسيطر فيه على الحكم بالقوة.

يفقتر الحكم العسكري غالبا إلى إيديولوجيا محددة، كما يفتقر إلى قيادة كاريزمي أو تقليدي، ولهذا فهي لا تمتلك الشرعية في نظر الشعب، مما يدفع القيادات العسكرية ومن أجل كسب الشرعية إلى الإستعانة بالسلطة العقلانية، ويعرف الحكم العسكري الذي يعكس هذا المنطق " البيروقراطية الإستبدادية" وهو نظام يشترك فيه أصحاب السلطة من موظفي الدولة البيروقراطيين مع القوات المسلحة أيمانا منهم بأن هذا النوع من الحكم يحل مشكلة البلاد.ومن أمثلة الدول التي تتبنى هذا النوع من نظام الحكم روسيا؛ حيث ينظر إلى النظام السياسي الروسي على أنه بيروقراطي استبدادي، لأن أولئلك الذين يتولون السلطة من جهاز الأمن أو القوات المسلحة بما فيهم الرئيس الحالي " فلاديمير بوتين" .[50]

–الأنظمة الشعبوية: يكون سند بقاء النظام السياسي فيها هو كاريزمية الزعيم، مع سياسات تنزع إلى القومية والشعبوية، من أمثلة ذلك النظام السياسي الجزائري في عهد الرئيس الراحل " هواري بومدين" وكذلك النظام السياسي المصري في عهد الرئيس " جمال عبد الناصر".

–الأنظمة التيوقراطية: وهي الأنظمة التي تحكم باسم الدين، حيث يؤسس النظام السياسي على مجموعة من المعتقدات الدينية، وبالتالي يكون الإيمان بهذه المعتقدات الدينية المصدر الوحيد لشرعية النظام مما يجعل المؤسسات الديمقراطية ثانوية أو مناقضة لما يوصف أنه إرادة الله،[51] وتمثل ايران النموذج الأفضل لهذا النوع من الحكم، ففي عام 1979 أطاحت الثورة بالنظام العلماني الذي كان سائدا وظهرت حكومة جديدة يرأسها رجل دين "آية الله الخميني" الذي تبنى فكرة إقامة حكومة

---

[50] باتريك أونيل، مرجع سابق، ص 242.

[51] نفس المرجع، ص 246.

إسلامية وهو ما تم تطبيقه في ايران فعلا إلى يومنا هذا، والأمر الأهم في النظام الإيراني السلطات التقليدية في الحكومات العلمانية (السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية)، مجسدة في مؤسسات يسيطر عليها الزعماء الدينيون، والرئيس يخضع خضوعا تاما للمرشد الديني الأعلى الذي يجسد السلطة الفعلية في النظام السياسي الإيراني.